

يظهر بوضوح هذا الشكل أن الأصول الثابتة قد تم تمويلها بالكامل من خلال مصادر التمويل طويلة الأجل، فمن غير المنطقي أن تمول المؤسسة استثمارها الرأسمالي القصير الأجل عن طريق تمويل طويل الأجل، وإلا يعني أن تتحمل المؤسسة تكاليف إضافية ممثلة بمدفوعات الفوائد الإضافية لأموال ليس هناك حاجة لها، إلا أنها تتجامل مدى ميل إدارة المؤسسة لتحمل المخاطر، ونخص من ذلك أن مضمون هذه السياسة يقلل من خطر التمويل الذي قد كما أنه يضمن عائدا مقبولا ويحافظ على ربحية معتدلة. -

2 سياسة التمويل المتحفظة: تكون هذه السياسة مبنية على تمويل جميع متطباتها المقترحة من الأموال عن طريق الأموال طويلة الأجل واستخدام التمويل القصير الأجل في الحالات الطارئة أو في حالة التدفقات النقدية الخارجة غير نو من الصعوبة التخيل كيف يمكن تطبيق هذه السياسة وذلك لأن استخدام أدوات التمويل قصيرة المتوقعة، الأجل مثل الذمم الدائنة والمستحقات عمليا أمر البديهي، وفي توضيح هذه السياسة فإن التمويل قصير، 2000 ص . ، 2002 ص . فأز سلم حداد، ص . 346 الفصل الأول .

عموميات حول بيكل رأس المال 13 1 طويلة الأجل مع استخدام أيضا لتمويل جزء من الأصول المتداولة المؤقتة. وعميو تعتبر هذه السياسة متحفظة لأن المؤسسة تسعى إلى تمويل جزء من الموجودات المتداولة المؤقتة بمصادر تمويل قصيرة الأجل، المؤسسة مما يعني تعزيز سيولتها، طويلة الأجل في الأوقات المناسبة عندما تنخفض تكلفتها، سوف تكون بالحدود الدنيا، القروض طويلة الأجل، و بمعنى آخر فإن هذه السياسة سوف تخفض العائد وتخفض المخاطر أيضا. - 3 سياسة التمويل المغامرة يمكن تعريف السياسة المغامرة لتمويل عملي أنها تمك السياسة التي تتبعها المؤسسة لتمويل متطباتها الموسمية عملي الأقل، 38 مرجع سبق ذكره، 348 عموميات حول بيكل رأس المال 14 إن النتائج المترتبة على اختيار مصدر التمويل قصير الأمد في تمويل الأصول المتداولة المؤقتة وجزء من الأصول المتداولة الدائمة،